رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

معنى الإستقرار

في ظل الاوضاع الامنية والسياسية المعقدة التي يعيشها لبنان، جاءت زيارة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون الى المديريتين العامتين لقوى الامن الداخلي والامن العام لتشكلا رسالة سياسية وامنية، سواء في توقيتهما او في مضمونهما، خصوصا مع تصريحه الحاسم: "ادعوكم الى اعادة الهيبة الى قوى الامن، وممنوع المساس بها".

تعكس هاتان الزيارتان بعدا سياسيا مع تأكيد الرئيس عون على دور المؤسسات الامنية كركيزة اساسية في استقرار البلاد، خصوصا في ظل الازمات السياسية والاقتصادية التي تهدد بنية الدولة. ذلك ان اعادة الهيبة الى القوى الامنية تعني تعزيز دورها في فرض القانون وحماية النظام العام، في وقت اصبحت هذه المؤسسات عرضة لضغوط مختلفة، ابرزها من الداخل بفعل الاوضاع المعيشية المتدهورة التي تؤثر على عسكرييها.

زيارتا الرئيس عون تأتيان ايضا في سياق محاولة اعادة رسم دور السلطة التنفيذية في التعامل مع التحديات الامنية، في ظل التباينات المعلنة والمضمرة بين القوى السياسية حول ادارة الملف الامني، ما يجعل كلام الرئيس عون مثابة تأكيد على ان هيبة الدولة تبدأ من هيبة اجهزتها الامنية وحضورها.

حملت كلمات الرئيس عون في خلال لقائه في مديريتي قوى الامن الداخلي والامن العام بعدين اساسيين:

1 ـ البعد التحفيزي: تأتي دعوته الى اعادة الهيبة الى الامن كمحاولة لرفع معنويات العناصر الامنية، التي باتت تواجه تحديات مالية ولوجستية اثرت على ادائها. فتأكيده على دورها يعكس التزام الدولة دعمها، على الرغم من الظروف الاقتصادية الخانقة.

2 ـ البعد التحذيري: عندما قال "ممنوع مسها"، بدا كأنه يوجه رسالة تحذيرية الى كل مَن يحاول اضعاف المؤسسات الامنية او اختراقها وتفشيلها، سواء عبر محاولات ترهيب عناصرها او عبر التشكيك في دورها في فرض الاستقرار.

اي دور لقوى الامن؟

طرح كلام الرئيس عون تساؤلات حول المرحلة المقبلة ودور المؤسسات الامنية في التعامل مع الازمات المتصاعدة. اعادة الهيبة لا تعني فقط ضبط الامن في الشارع، بل تشمل ايضا تعزيز ثقة المواطنين بالدولة واجهزتها، وهو ما يتطلب اصلاحات داخلية وضمان حيادية القوى الامنية في التعاطي مع التوترات السياسية. عكس كلام الرئيس عون كما زيارتاه الى مديريتي الامن الداخلي والامن العام موقفا واضحا: لا استقرار من دون قوى امن قوية، ولا دولة من دون مؤسسات تحظى باحترام الداخل والخارج.

عمليا، الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي يعني تحقيق بيئة سياسية مستقرة، متوازنة، وذلك من خلال عوامل اساسية عدة:

ـ توافق سياسي بين الاطراف اللبنانيين: اي وجود تفاهم بين القوى السياسية والمكونات الطائفية المختلفة حول القضايا الوطنية الاساسية.

ـ استقرار حكومي: ان تتمكن الحكومة من العمل من دون ازمات متكررة، وان تحظى بدعم واسع من الكتل النيابية لتتمكن من اتخاذ القرارات وتنفيذ الاصلاحات.

ـ عمل المؤسسات الدستورية بشكل سليم: ان تعمل مؤسسات الدولة من دون شلل او تعطيل، وان يتم احترام الدستور وآليات صنع القرار.

ـ معالجة الازمات الداخلية: مثل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، واعتماد سياسات واضحة وفعالة.

ـ استقلال القرار السياسي: ان تكون القرارات الداخلية نابعة من الارادة اللبنانية المستندة الى النظام والقانون.

في المقابل، يواجه الاستقرار العام في لبنان تحديات ابرزها: الانقسامات الطائفية والسياسية العميقة، التأثيرات الاقليمية والدولية، الازمات الاقتصادية والمالية الحادة، تدهور الخدمات الاساسية وغياب الاصلاحات الهيكلية والتشريعية العامة والادارية والمالية والقضائية، (باشرت الحكومة مناقشة المشاريع الاصلاحية واحالتها الى مجلس النواب لاقرارها).

عليه، الاستقرار العام في لبنان يعني تطبيق النظام والقوانين، ادارة الازمات، ضمان الامن والسلم من دون عنف او تدخل خارجي مفروض، وتوفير حياة كريمة وآمنة للمواطنين.

إلى العدد المقبل